استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية

الباحث/ على محمد على إبراهيم

إشراف

أ.د. إسماعيل شلبي

استاذ الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية

كلية الحقوق– جامعة الزقازيق

(ISSN:2537 - 0758)

استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية

الباحث/ على محمد على إبراهيم

ملخص البحث باللغة العربية

هناك معوقات تظل باقية أمام الدول التي في طريقها للنمو ما لم تتدخل حكومات الدول النامية وشعوبها بالتعاون مع بعضها البعض الآخر لمواجهتها والقضاء عليها.

وتتسم الدول النامية بخصائص مشتركة مثل النمو الديموغرافي المرتفع والاعتماد على صادرات المواد الأولية وضعف مستوى التعليم الذي أدى إلى ضعف التطور التكنولوجي كما تعاني هذه الدول من عدة مشاكل أدت إلى الحيلولة دون تحقيقها لأهدافها التنموية.

Abstract

The countries on their way to grow facing obstacles unless the governments and people of developing countries cooperate with each other and intervene to confront and eliminate these obstacles .

The developing countries are characterized by common characteristics such as high demographic growth, dependence on raw materials exports and poor level of education, which led to weak technological development. These countries also suffer from several problems that prevented them from achieving their development goals .

مقدمة

كل دولة تختلف طرق مواجهتها لهذه المعوقات على حسب قدراتها وطبيعة شعبها وبيئتها الجغرافية فهناك مجموعة من الوسائل من أجل القضاء على هذه المعوقات حتى تبدأ في مراحل النمو وتقوم بعملية التنمية لتحقيق أهدافها وهو يتمثل في بدايته التقدم والاعتماد على الذات وهذه الوسائل تنقسم إلى اقتصادية وادارية واجتماعية وسوف نتناول كل منها على حدة فيما **يلي: المبحث الأول: الوسائل الاقتصادية. المبحث الثاني: الوسائل غير الاقتصادية.**

المبحث الأول

الوسائل الاقتصادية

يقصد بها في التنمية هي الاجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي من شأنها مواجهة عقبات النمو للتخفيف منها بل والقضاء عليها.

وتعاني الدول النامية اقتصاديا من انخفاض معدل التكوين الرأسمالي وتخلف القطاع الصناعي وعدم اتباعها لأسلوب معين في الأداء الاقتصادي بمعني السياسة الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق أم اقتصاد التخطيط أم الجمع بينهما.

بناء على ذلك فإن الوسائل الاقتصادية الواجب اتخاذها لعلاج التخلف في الدول النامية تتمركز في الإجراءات **التالية**:

المطلب الأول: زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

المطلب الثاني: أسلوب التنمية.

المطلب الثالث: النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

المطلب الرابع: إقامة تكتل اقتصادي اقليمي.

المطلب الأول
زيادة معدل التكوين الرأسمالي

أن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على انتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو. والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة أنواع فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن والتي لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى. وهناك استثمارات البنى التحتية (Infrastructyres Investment) مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة. والنوع الأخر هو الانفاق على البحوث والتطوير (R&D) والذي يساهم في تحسين انتاجية العمل ورأس المال أو كلاهما. وأخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة وتكون في نفس الوقت تجعل الافراد والمجتمع ككل أكثر انتاجية.

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال وأنه ليس مهما بحد ذاته فحسب بل أنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا رئيسيا لنمو الانتاجية. وأن البلدان النامية تؤكد بشكل كبير على أهمية تراكم رأس المال وتؤكد على الحاجة إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج وتعتبر أن تراكم رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما اضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية قوية لزيادة خزين رأس المال وينظر إلى تراكم رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر حيث أن

(ISSN:2537 - 0758)

المستوى المنخفض للإنتاجية هو بمثابة مصدر الحلقة المفرغة للفقر وعلى كل حال فان التأكيد الذي تضعه البلدان النامية على تراكم أس المال يعتبر حقيقيا جدا وفي محله[١].

من المهم جدا لتحقيق هذا الشرط في التنمية لأن بعض الدول النامية قد لا تستطيع تحقيقه، لأن أغلبها دول فقيرة وتوجه معظم دخلها القومي للاستهلاك وإذا تبقي شيء للادخار فإنه سكون قليل جدا ولا يصل لشكل الاستثمار بالمعدل المعقول.

ويكون خطيرا أيضا في أنه قد يكون عائق في طريق النمو، فالدولة التي لا تستطيع تحقيق هذه المرحلة ولا يمكنها الاستمرار في عملية التنمية[٢].

ويعتبر شرط الادخار والتراكم هو شرط ضروري وهام لتحقيق التنمية والحد المطلوب لمعدل التراكم الرأسمالي يشترط أن يؤدي هذا المعدل إلى حدوث معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل النمو في السكان وبذلك يضمن استمرار عملية التراكم وزيادة معدل النمو بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في السكان وأيا كانت حدود ومستوى معدل التكوين الرأسمالي المتاح.

إضافة إلى ذلك فإن مجرد رفع معدل الاستثمار لا يكفي وحده كشرط لتحقيق التنمية ولكن الأهم من ذلك هو الكيفية أو الطريقة التي يستخدم من خلالها المجتمع هذا القدر من الاستثمار.

فالعديد من الدول النامية حققت معدلات عالية جدا من الادخار والاستثمار ورغم ذلك فإنها لا زالت دولا نامية لأنها لم تستخدم هذا الحجم من الاستثمار الاستخدام الأمثل ويكون ذلك عندما لا تستطيع المؤسسات المالية استخدام جميع مدخرات وودائع الأفراد لديها في المشروعات الوطنية للتنمية وهو الوضع المنتشر في العديد من الدول النامية. وهو ما يطلق عليه ضيق أسواق الاستثمار في الدول النامية فتلجأ المؤسسات المالية في هذه إلى استثمار نسبة كبيرة من الودائع ف شراء الأوراق والأصول المالية الأجنبية أو إعادة الإيداع في المؤسسات المالية الأجنبية وفي هذا حرمان وزيادة في تضييق سوق الاستثمار الأجنبي بما يعود بالضرر على مقررات التنمية الوطنية بالدول النامية.

ونفرق في هذا التساؤل بين الدول النامية **الغنية** وبين الدول النامية **الفقيرة**[٣]:

---

(1) R. B. Sutcliffe, Industry and Underdevelopment, Addison– Wesley ublishing co. 1971, P108.

(٣) د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر، ص ٢٤٧.

(٣) د. محمد حافظ عبده الرهوان، معالم على طريق التنمية الاقتصادية، مطابع الطوبجي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥.

أولا: في الدول النامية الغنية:

ويقصد بها الدول غير الصناعية الغنية وهي الدول النفطية وهذه الدول لا تعاني من عدم وجود المدخرات ولكنها تعاني من سوء توجيه المدخرات حيث يستثمر الأفراد والحكومات جانب كبير من مدخراتهم فيما يسمى بالاستثمارات السلبية مثل اكتناز الذهب وتشييد المباني الفاخرة وتوجيه المدخرات إلى الاستثمارات الأجنبية عن طريق شراء الأصول في الدول الأجنبية وكذلك في الأوراق المالية الأجنبية وحتي بالنسبة للاستثمارات في الداخل فإنها توجه للقطاع التجاري مع إهمال شديد للاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي.

وبالإضافة لذلك فإن الأفراد يوجهون جزءا كبيرا من دخولهم إلى الانفاق الاستهلاكي محاكين بذلك النمط الاستهلاكي في الدول المتقدمة بل بطريقة تفوق الشكل الأوروبي والأمريكي في الاستهلاك.

نتيجة لذلك نجد أن البنوك المتخصصة كالبنوك الصناعية والبنوك الزراعية تكون غير منتشرة بل وقليلة جدا بعكس البنوك التجارية ولذلك تجد زيادة في التنافس بينها وتتسابق في تحقيق الأرباح السريعة من خلال المضاربات في أسواق المال العالمية حتي يمكنها منح فوائد مرتفعة على الودائع لجذب المزيد من الإيداعات.

ولمواجهة الاستثمار السلبي وكذلك الانفاق الاستهلاكي المظهري في الدول النامية الغنية يمكن إتباع الإجراءات **التالية**:

١- زيادة الوعي الادخاري وتنمية عادات الادخار لدى الأفراد.

٢- تقييد الإنفاق الاستهلاكي والمظهري كفرض ضريبة غير مباشرة مرتفعة القيمة على هذا النوع من الإنفاق.

٣- إنشاء مؤسسات أو أجهزة حكومية تتولى تعبئة الاستثمارات وتوجيهها لزيادة معدل التكوين الرأسمالي في القطاعين الزراعي والصناعي.

٤- أن تعتمد التنمية أساسا على رأس المال الوطني ولذلك يجب اتخاذ جميع الإجراءات التي من تستثمر الأموال الوطنية في الداخل ومنع استثمارها في الخارج، كمنح المستثمر الوطني مزايا معينة لتشجيعه للعمل داخل الوطن. ويتمثل ذلك في منح إعفاءات ضريبية للمشروعات التي تعمل في مجالات تحتاجها عملية التنمية كاستصلاح الأراضي الزراعية والصناعات المختلفة وتسيير في الاجراءات الجمركية وضمانات للحماية من التأميم أو المصادرة أو نزع الملكية وتيسير الإجراءات الإدارية والخطوات التي يلتزم المستثمر بإتباعها عند اعتزامه القيام بالمشروع.

(ISSN:2537 - 0758)

وبالنسب للمشروعات الضخمة كمشروعات الصناعات المتوسطة والثقيلة فإنه يمكن منح معونات مالية أو مشاركة الدول في هذه المشروعات باعتبارها شريكا خاصا وليس حكوميا. لأن من المعروف أن الإجراءات الحكومية أكثر تعقيدا من الإجراءات الخاصة في إدارة وتشغيل المشروعات.

٥- التوسع في إنشاء وتشجيع المؤسسات المالية المتخصصة كالبنوك الزراعية وبنوك الأعمال الخاصة والعامة على السواء.

٦- الحد من إنشاء فروع للمؤسسات المالية الأجنبية لأنها تقوم بتحويل المدخرات الوطنية للاستثمار في الخارج على حساب عملية التنمية.

٧- إخضاع أنشطة البنوك والمؤسسات المالية لرقابة المصرف المركزي للتأكد من تنفيذها للسياسة الاستثمارية الموضوعة من قبل الدولة.

٨- استخدام الدولة لإيراداتها العامة في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال إقامة المشروعات الصناعية المشتركة بينها وبين القطاع الخاص الوطني والتي تدار بطريقة اقتصاد السوق.

٩- الحد من هجرة رأس المال الوطني للاستثمار في الخارج ولتحقيق هذا الهدف يمكن فرض ضرائب على شراء الأسهم والسندات الأجنبية أو الايداع في البنوك الأجنبية وعلى التوزيعات والفوائد التي يحصل عليها الشخص من استثماراته في البنوك والمؤسسات المالية والمشروعات الأجنبية.

ثانيا: في الدول النامية الفقيرة:

تعاني الدول الفقيرة من ضعف مصادر رأس المال وذلك بسبب انخفاض مواردها الطبيعية وبسبب انخفاض مستوى الدخول وتوجيه الأفراد النسبة الأعظم من دخولهم إلى الاستهلاك نتيجة ارتفاع الميل للاستهلاك والزيادة المستمرة في أعداد السكان.

وإذا كانت الدول النامية الغنية تعاني من سوء توجيه المدخرات فإن الدول الفقيرة تعاني بالإضافة لذلك من ضعف مستوى الادخار مما أدى إل انخفاض معدل استثمار فهذه الدول.

ففيما يتعلق بعرض رؤوس الأموال فإن انخفاض مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ضعف الادخار وبالتالي ضعف الاستثمار أي نقص رؤوس الأموال وهذه يترتب عليها

ضعف الانتاجية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي الذي يؤدي إلى ضعف الادخار[٤].

وبسبب ضعف الادخار الاختياري فلا يكون أمام الدول النامية الفقيرة سوى الوسائل التالية لتكوين رأس المال **وهي**:

١- الادخار الإجباري عن طريق استخدام الميزانية العامة ويكون ذلك بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام أو القيام بالأمرين معا وتوجيه الفائض للتكوين الرأسمالي.

٢- الادخار الإجباري عن طريق التمويل بالتضخم.

٣- الاقتراض من الداخل أو الخارج.

٤- السعي للحصول على معونات أو منح من الخارج.

٥- جذب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق توفير المناخ الاستثماري الذي يشجعها على ترك موطنها الأصلي.

ويلاحظ أن جميع هذه الوسائل تتطلب إتباع سياسة اقتصادية غاية في الحذر لأن زيادة الضرائب أو ضغط النفقات أو الإصدار النقدي الجديد أو القروض أو الاستثمارات الأجنبية تثير العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يتطلب دراستها قبل اللجوء إلى أي إجراء لزيادة معدل التكوين الرأسمالي.

المطلب الثاني
أسلوب التنمية

كان هناك نقاش كبير بين رجال الاقتصاد والسياسة والإدارة حول الأسلوب الذي يجب أن تتم من خلاله عملية التنمية وانقسموا إلى **اتجاهين** رئيسيين:

الأول: يتبنى التجربة الروسية والصينية وغيرها من الدول الاشتراكية ويرى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية هو اسلوب التخطيط المركزي الذي اتبعته روسيا وأن اقتصاد السوق الذي قامت عليه التنمية الصناعية في الدول المتقدمة صاحبته ظروف معينة تتفق مع ظروف هذه الدول ولا تتوافر هذه الظروف في أوضاع الدول النامية ولا يصلح كأسلوب للتنمية في دول العالم الثالث[٥].

---

[5] Nurkse :Problems of Capital Information in under developed countries, New York, 1958, p 4

[٦] د. رمزي ذكي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة خاصة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مطبوعات مدبولي، القاهرة ١٩٨٦ ص ٤٦.

(ISSN:2537 - 0758)

الثاني: يتبنى التجربة الرأسمالية التي خاضتها الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية واليابان وأمريكا وتعتمد أساسا على نظام السوق والأثمان في حل المشكلة الاقتصادية وتحقيق واستمرار عملية التنمية والنمو الاقتصادي للمجتمع[٦].

وهنا يكون أسلوب التنمية في منطقتنا العربية فيما يتعلق بتطبيق أسلوب القطاع العام أو القطاع الخاص يجب أن يقوم على الاعتبارات **التالية**:

١- أن تقوم التنمية على أساس التغير الذي يركز على الفرد وعلى الجماعة سواء وهذا معناه أن تعمل الدولة على الاستفادة من جميع المكنات المتاحة لكل فرد على حدة ولكل جماعة سواء كانت جماعة خاصة أو عامة وهو ما يطلق عليه القطاع العام والقطاع الخاص.

لذلك يجب ألا تقوم التنمية في دول العالم الثالث على القطاع العام وحده بل يجب فتح المجال أمام القطاع الخاص ليشارك في عملية التنمية لأن التفرقة والمحاباة التي تمتع بها القطاع العام أدت من ناحية إلى تعثر القطاع الخاص في مصر وشل حركته في المساهمة في التنمية ومن ناحية أخرى فإن تدليل مشروعات القطاع العام أدى إلى فسادها وعدم شعور القائمين عليها والعاملين فيها بالمسئولية.

فالمشروعات الخاصة تتميز بروح المبادرة الفردي والسعي الدائم نحو تعظيم الربح وتحقيق الفائض الرأسمالي الذي يتم توجيهه للتكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية.

٢- إتباع الدول النامية أساسا لنظام اقتصاد السوق الذي يسمح لروح المبادرة الفردية في القطاع الخاص وللرأسماليين ورجال الأعمال والمهنيين والفنيين والعمال المهرة بأن يساهموا مساهمة فعلية وبنصيب كبير في عملية التنمية[٧].

٣- اضطلاع الدولة بالمشروعات العامة التي يعجز أو يعزف القطاع الخاص عن القيام بها والتي تتميز بضخامة عائدها الاجتماعي خاصة في مجالي الصحة والتعليم ومشروعات البنية الأساسية كإقامة الطرق والجسور والسدود والخزانات وهي التي تحتاج إلى نفقات رأسمالية باهظة مع صعوبة تجزئة خدمتها وصعوبة تسويقها للجمهور وكذلك طول الفترة الواقعة بين إنفاق التكلفة والحصول على العائد[٨].

---

[٦] د. خالد فؤاد شريف، التجربة الليبرالية في مصر وأداء شركات القطاع العام، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة ١٩٩٠، ص ٤١.

[٨] ستيف هانكي، في الشرق والغرب، تحويل الملكية العامة إلى اقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٢٤.

[8] Bernhard Kueip, Control of Investments, an cssay in:

٤- رقابة الدولة للمشروعات الحكومية والمشروعات الخاصة رقابة متساوية بمعنى خضوع كلا النوعين وعلى قدم المساواة للتشريعات واللوائح والتعليمات التي تهدف إلى المحافظة على الصحة العامة والأمن العام وعدم تعرض مجموع المستهلكين لأي شكل من أشكال الاستغلال[٩].

٥- تمتع المشروعات الخاصة بنفس المزايا والضمانات التي تمنحها الدولة لمشروعاتها العامة فبعض الدول اعتمدت على القطاع العام وتمتعت المشروعات الحكومية بالمزايا الخاصة في حين حرمت المشروعات الخاصة من هذه المزايا وهذه التفرقة أدت إلى فساد القطاع العام وإحباط القطاع الخاص وضعفه[١٠].

المطلب الثالث

النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

هناك جدل بين الاقتصاديين والسياسيين حول الطريقة التي تطبق من خلالها سياسات التنمية وظهر بذلك عن وجود سياستين الأولى تسمى بسياسة النمو المتوازن والثانية سياسة النمو غير المتوازن وسوف نعرض **أهم** ملامح **السياستين:**

أولا: سياسة النمو المتوازن:

ويقصد بها أن تقوم الدولة بعملية تنمية شاملة في جميع قطاعات المجتمع الصناعية والزراعية والخدمات ويترتب على ذلك حل مشكلة ضيق نطاق السوق الذي تعاني منه الدول النامية والذي يتسبب في إضعاف الحافز على الاستثمار فتوجه الاستثمارات إلى مجموعة كبيرة من النشطة في نفس الوقت من شأنه أن يحدث نوعا من التكامل فيما بينها حيث يمثل كل نشاط من الأنشطة سوقا للنشاط الآخر. فمثلا فإن تنمية القطاع الزرعي من شأنه إنتاج المزيد من السلع الزراعية التي تحتاجها الصناعات المختلفة وتنمية الصناعة من شأنه إنتاج السلع الصناعية الزراعية التي تستخدم في رفع معدلات الإنتاجية الزراعية والنهوض بمستوى الزراعة وهنا يحدث نوع من التكامل بين الزراعة والصناعة كذلك فإن توجيه جزء من الاستثمارات للنهوض بالمشروعات التي

Josef Thessing (Ed), Economy and Development, v, Hase & Koehier Vering Mainz, West Germany, 979, P. 216.

[٩] د. حازم الببلاوي، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٤٥.

[١٠] جالن سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة د. صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٦٤.

(ISSN:2537 - 0758)

تقدم الخدمات كالمصارف وشركات التأمين والشركات التجارية من شأنه أن يطور الخدمات التي تقدم للنشاط الصناعي والنشاط الزراعي فتزداد الإنتاجية والربحية فيهما وبالتالي يزداد التعامل مع المصارف وشركات التامين التجارية وهكذا يزداد لتكامل بين مشروعات الخدمات والمشروعات الصناعية والزراعية ويتسع نطاق السوق وتزداد الفرص والمجالات المتاحة أمام الاستثمارات.

وهنا لا يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو جميع القطاعات بمعدلات متساوية ولكنه يعني أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله على منتجاته فنمط النمو يكون متوازنا إذا تحدد معدل نمو كل قطاع على أسا مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته ففي العلاقة بين الزراعة والصناعات الاستهلاكية يتحدد معدل نمو كل قطاع بمرونة الطلب على منتجاته[١١].

ثانيا: سياسة النمو غير المتوازن:

ويكون بمقتضاها البدء بتنمية أنشطة أو قطاعات أساسية في المجتمع وتركيز الاستثمارات فيها فلا توجه الاستثمارات بطريقة متوازنة وفي وقت واحد إلى جميع الأنشطة والقطاعات كما هو في سياسة النمو المتوازن.

ويتم التركيز في قطاع معين كقطاع الصناعة يضمن تنميته لأن دفعة التنمية ستكون قوية وحدوث التنمية فيه من شأنه فتح السبل أمام تنمية القطاعات الأخرى الزراعية والتجارية لأنها تكون مرتبطة به وفي حالة تكامل معه. والقطاع الذي تتركز فيه عملية التنمية يسمى "القطاع القائد" أو "مراكز النمو" أو "أقطاب النمو" ويترتب على تقدم هذا القطاع تقدم بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى وبالتالي حدوث وتحقق التنمية. فالاستثمار الذي يبدأ في قطاع ما كقطاع الزراعة مثلا سوف يخلق فرص أخرى للاستثمارات في القطاعات الأخرى كقطاعي الصناعة والتجارة وهذا الاستثمار الجديد يشكل دافعا إضافية للتنمية[١٢]. يمكن القول بأن النمو المتوازن يمثل في أغلبه نوعا من الاستثمار الأفقي أما غير المتوازن فيمثل في أغلبه استثمارا رأسيا.

ثالثا: تطبيق سياسة النمو غير المتوازن والبدء بالزراعة:

وفي وجهة نظرنا يكون زيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها هي الحاجة المهمة والأساسية التي يجب أن تعمل الدول النامية على تحقيقها.

---

[١٢] د. عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٧.

[١٣] ألبرت هيرشمان، استراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة د. حسين عمر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٤٨

ومعني هذا أن الزراعة يجب أن تكون هي الأساس في التنمية وأن تعمل الدول النامية كل جهودها لإعطاء دفعة قوية للنهوض بالزراعة لإنتاج ما تحتاج إليه من الغذاء.

وتعتبر الدول العربية والدول الاشتراكية من أكبر الدول المستوردة للحبوب والغذاء في العالم، فقد بلغت واردات الدول العربية ما يوازي ١٦. ٥% من إجمالي الواردات العالمية من الحبوب وواردات الدول الاشتراكية في أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق من دون بولندا ورومانيا والمجر وبإضافة كوبا وأنجولا ما يوازي ١٧. ٢% من واردات الحبوب العالمية عام ١٩٨٦.

ويكون العجز الكبير في ميزان مدفوعات الدول النامية إلى زيادة وارداتها من الغذاء، والأخطر من ذلك أن الدول منخفضة الدخل في هذه المجموعة تستدين من العالم الخارجي لتوفير الغذاء لأبنائها وتبدو خطورة هذا الوضع أن الغذاء المستورد يتم أكله وينتهي الأمر أم الدين الخارجي فيظل قائما ويتراكم لأن الدولة المقترضة لم تستخدمه في مشروعات إنتاجية تحقق عائدا يتم استخدامه في رد القرض وفوائده وإنما يتطلب على الدولة أن ترد هذا القرض وفوائده من مصادر أخرى.

ولهذا فإن التنمية الزراعية تعتبر أولوية لابد منها إذا أرادت الدول النامية الفقيرة التخلص من أعباء المديونية العالمية، وأيضا فإنها تعتبر هامة بالنسبة للدول النامية عالية الدخول كالدول النفطية لأنها تضمن لها قدرا كبيرا من الاستقلال السياسي والحرية في اتخاذ القرار. فالدول التي تعتمد على استيراد الطعام من الخارج تضطر للخضوع لسياسات الدول التي تمدها بالطعام. وقد ظهر ذلك بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ حيث وجدت آراء تقول أن العرب يمتلكون سلاح البترول ولكننا نمتلك سلاح الطعام[١٣].

وإذا نظرنا إل المسألة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية فإن زيادة إنتاج واستهلاك الطعام تعتبر ضرورة أولية. فالعالم الثالث به مخزون هائل من العمالة بين السكان الذين يعانون من سوء التغذية وهم من الضعف لا يقوون على العمل الشاق. وفي نفس الوقت فإن جانبا كبيرا من البروتين يفقد لعدم تناول اللحوم بل إن هذا المفقود يفقد مرتين لأن

[١٣] د. محمد الجوهري وآخرين، تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، القاهرة ١٩٨٤، ص ٣٣٧.

(ISSN:2537 - 0758)

الذي يأكل اللحوم هو الجزء الثري من المجتمع الذي لا يقوم إلا بالأعمال السهلة الغير شاقة.

وفي ذلك فإننا نتفق مع الصينيين الذين يقولون أن الزراعة هي الأساس أما الصناعة فهي العامل المساعد أو المحقق لذلك. وقد نفذ الصينيون هذا المبدأ بالفعل فالإنتاج الغذائي في الصين يتزايد باستمرار بشكل مثير خاصة خلال العقد الماضي حيث قامت الصين بإصلاحات زراعية أساسية وخفضت النفقات العسكرية في ميزانيتها وعملت على تنظيم الأسرة واعادت تشجير الغابات واتخذت إجراءات المحافظة على التربة.

وفكرة أن تبدأ التنمية في الدول المتخلفة بالقطاع الزراعي أي بالتنمية الزراعية وتركيز الجهود لتحقيقها وتسخير الصناعة وجميع الأنشطة والموارد في الدولة لتحقيق هذا الهدف، تتفق إلى حد ما مع فكرة النمو غير المتوازن وهي التي يطلق عليها المهتمون بشئون التنمية الآن "الثورة الخضراء" تل الثورة التي تقوم على أساس نقل التقنية الزراعية المتطورة لدول العالم الثالث.

وهنا قدرة الدول النامية على توفير ما تحتاجه من غذاء سوف يمكنها في المدى المتوسط والطويل من تخفيض نفقاتها على هذه السلع الضرورية وبالتالي يمكنها من توفير رؤوس أموال ضخمة تستطيع أن تستخدمها في التنمية في مجالات أخرى تعادل المجال الزراعي في الأهمية وهي المجالات الصناعية والتجارية والخدمات وذبلك تتمكن في نهاية الأمر من تحقيق التنمية الشاملة.

إن العقبة الأساسية أمام النهوض بالزراعة وتوفير الغذاء أن العديد من دول العالم الثالث تمثل كيانات اقتصادية صغيرة لا يتوافر بالنسبة لكل منها على حدة إمكانيات النمو والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء فمعظم هذه الدول على الرغم من أنها متجاورة إلا أن بينها حدودا مصطنعة ومتداخلة بفعل الدول المستعمرة حتي تظل في مشاكل حدود مع بعضها البعض تبعدها عن قضايا التنمية.

وهناك عقبة أخرى ظهرت في الآونة الأخيرة هي مشكلة المياه التي تنذر بوقوع حروب بين الدول المتجاورة للسيطرة على أكبر كمية ممكنة من المياه التي لا غنى عنها للزراعة أو الحياة.

وللخروج من هذا الذي ظهر من دول الاستعمار بين دول العالم الثالث بشأن النزاع على الحدود والمياه يجب أن تنتبه هذه الدول إلى خطورة المشكلة وأن تعمل على حلها بوسائل اقتصادية بدلا من الوسائل العسكرية التي لا زالت تستخدمها الدول المتجاورة

حتى الآن وأدت إلى نشوء نزاع دائم ومعلن وغير معلن فيما بينها وحالت دون تحقيق وحدتها وتكاملها.

فمشاكل الحدود كانت من أعقد المشاكل التي عانت منها أوروبا وأدت إلى قيام الكثير من الحروب فيما بينها وأخرها الحربين العالمتين والثانية نتيجة استخدام الوسائل العسكرية في حل هذه المشاكل.

ولم تجد اوروبا أمامها سوى الوحدة الاقتصادية لتحقيق التكامل فيما بين دول المجموعة وللقضاء على مشاكل الحدود المستعصية فيما بينها فأزالت الحواجز الجمركية وألغت القيود والحواجز التي تحد من حرية انتقال الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

رابعا: تطبيق سياسة النمو المتوازن بالنسبة لتنمية جميع مناطق الدولة:

تأخذ دول العالم الثالث بأسلوب تنمية العاصمة وإهمال باقي أجزاء الدولة الأخرى وقد أدى ذلك إلى ما يسمى بالمدن المليونية التي ظهرت نتيجة أن تكز الخدمات والصناعات ووسائل المواصلات والاتصالات ومشروعات التعمير في المدن يدفع جميع السكان خاصة من المناطق الحضرية أو الريفية المهملة والتي لا يتوافر فيها فرص عمالة كافية أو خدمات مناسبة إلى الهجرة إلى العاصمة لقضاء خدماتهم ومصالحهم أو للبحث عن لقمة العيش.

ويترتب على تدفق السكان من جميع أنحاء الدولة غلى العاصمة مشاكل اجتماعية وامنية وسياسية وعدم قدرة السلطات على الوفاء بحاجات هذه الأعداد الضخمة من السكان من الخدمات خاصة في مجال المياه والكهرباء والصحة والتعليم رغم المبالغ الباهظة التي تخصصها الحكومة لميزانية العاصمة فيقل مستوى الخدمة مع البطء الشديد في الأداء وتنتشر الرشوة والفساد بسبب زيادة الطلب على الخدمات عن المعروض منها. هذا غير التلوث البيئي المترتب عن الأعداد المتزايدة من وسائل النقل والمواصلات العامة والخاصة وعدم قدرة شبكة الطرق المتاحة على استيعابها مما يؤدي إلى إهدار الطاقة والزيادة المستمرة في نسبة التلوث.

ويتعين على السلطات أن تتخذ خطوات ايجابية مؤداها جميعا عدم تركيز الخدمات والتنمية خاصة في مجال البنية الأساسية على العاصمة أو بعض المدن الكبرى وهنا يتعين تطبيق نظام اللامركزية الإدارية ويكون بشكل ثلاثة أو أربع قطاعات توزع على أرجاء الجمهورية ويكون لها جميع القدرات والموارد التي تستطيع من خلالها تقديم كافة الخدمات اللازمة فيتم تنمية أجاء الجمهورية وليس محافظة واحدة وهي العاصمة.

(ISSN:2537 - 0758)

وإذا تمكنت الدولة من نشر التنمية في جميع أرجائها فإن ذلك يساعد على استمرار التنمية وازدهارها حيث سيحدث تنافس وتكامل بين مدن الدولة في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية مما يحدث له نمو في الناتج القومي الإجمالي وبالتالي زيادة معدل النمو وهو الهف الذي تسعى له الدول النامية إلى تحقيقه للخروج من التخلف.

المطلب الرابع
إقامة تكتل اقتصادي اقليمي

لقد أصبح عالم اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية فالدول المتقدمة أيقنت أنه لن يكون بمقدور كل دولة على حدة من مواجهة الصراع والتنافس الاقتصادي في السوق العالمي وأنه لابد من تجميع الجهود وتكوين قوة اقتصادية تقف على قدم المساواة مع القوى الاقتصادية الأخرى في العالم وإلا وقعت الدولة فريسة الاستغلال في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية[١٤].

أما بالنسبة للدول العربية فإنها تملك كل عناصر التكامل الاقتصادي من قوى بشرية ورؤوس أموال وموارد طبيعية بكميات هامة واستراتيجية هذا بالإضافة إلى النفط المتوفر بشكل كبير لدى الدول العربية الذي أنتجت منه حوالي ٦٠% من الإنتاج العالمي سنة ١٩٧٣ وأيضا الفوسفات حيث أنتج الوطن العربي خمس الإنتاج العالمي، ٥. ٥% من إنتاج العالم من المنجنيز، ٤. ٥% من إنتاج الرصاص عام ١٩٧٦.

وعلى الرغم من توافر هذه العناصر وأساسيات التكامل الاقتصادي فمن المتطلب إنشاء سوق عربية أو إسلامية مشتركة وعلى الرغم من هذه الفوائد الكبيرة والهامة التي ستعود على الدول المشتركة في هذه السوق إلا أن هناك العديد من العقبات الاقتصادية والسياسية والإدارية والمالية وأهم هذه العوائق ما **يلي**.

١- تنافس الاقتصاديات العربية والاسلامية والتشابه السلعي.
٢- اختلاف درجات النمو الاقتصادي في الدول العربية والاسلامية.
٣- تفصيل معظم الدول العربية والاسلامية التعامل الاقتصادي مع الدول الأوروبية والأمريكية ودول جنوبي شرق أسيا على التعامل البيني مع بعضهم.
٤- اختلاف القرارات الاقتصادية باختلاف نظم الحكم السائد بالدول العربية والاسلامية.
٥- الاقليمية والاعتبارات الشخصية.

---

[١٤] د. حسنين توفيق إبراهيم، اليابان والنظام الدولي في التسعينات، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص٧٨.

٦- عدم توافر اطار فكري يجمع شتات العرب والمسلمين على الوحدة والاندماج.
٧- العقبات الخارجية من قبل الدول غير الاسلامية وبعضها لأسباب اقتصادية والأخرى دينية وعقيدية.
٨- قصور الاتفاقات والمعاهدات بين الدول العربية والاسلامية عن الوصول إلى هذا الهدف.

وهناك إجراءات يمكن اتخاذها للتغلب على المعوقات المذكورة بهدف إنشاء سوق عربية أو إسلامية وأفريقية مشتركة تلك التي يمكن استخلاصها من اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة التي عقدت بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ وهي تتضمن جميعها تحقيق الحرية في المجالات والانشطة الاقتصادية التي تتم فيما بين دول السوق **وهي**[١٥]:

١- تحرير تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية فيما بين الدول العربية.
٢- حرية انتقال الأشخاص والأموال.
٣- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
٤- حرية النقل والعبور واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات.

وظهر في اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة التي عقدت في روما سنة ١٩٥٧ بتنفيذ وتطبيق مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التحقيق التدريجي للوحدة الاقتصادية الأوروبية **ومن أهم هذه الإجراءات:**

- إزالة التعريفات الجمركية وحصص الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.
- إقامة تعريفة جمركية وسياسة موحدة مع الدول الأخرى غير الأعضاء في السوق أو المنضمة إليها.
- إلغاء القيود والحواجز التي تحد من حرية انتقال الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال داخل حدود السوق.
- رسم سياسة مشتركة للزراعة والمواصلات.
- اقامة تنظيم اقتصادي لضمان المنافسة.
- اتباع اجراءات تعمل على تنسيق السياسات الداخلية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
- إزالة الاختلافات والتباين بين القوانين الداخلية في الدول الأعضاء تيسيرا لعمل السوق.

[١٥] د. راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٧٨، ص ٧٣.

(ISSN:2537 - 0758)

- إنشاء صندوق أوروبي للخدمة الاجتماعية يهدف إلى تعليم وتدريب العاملين ورفع مستوى معيشتهم.

المبحث الثاني
الوسائل غير الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية لن تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الاقتصادية وأهملنا الجوانب الاجتماعية للتنمية فالتنمية تعني قل المجتمع من حالة اقتصادية واجتماعية متخلفة إلى حالة اقتصادية واجتماعية متقدمة.

فقد يحدث تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية كارتفاع مستوى الدخول والنهوض بالبنية الاساسية وزيادة معدلات الادخار وهي عوامل هامة لتحقيق التنمية ورغم ذلك لا تتحقق التنمية ويرجع هذا غالبا نتيجة إهمال الجوانب الاجتماعية فيها.

والجوانب الاجتماعية للتنمية تشمل السلوكية وتصرفات الأفراد فيما يتعلق بالاستهلاك والادخار وكذلك جوانب ثقافية وسياسية يتعين تغييرها حتي تتلاءم مع الوسائل الاقتصادية التي يتم اتخاذها لإتمام عملية التنمية.

وهنا يمكن تحقيق التنمية المعنوية من خلال إدخال إصلاحات وتغييرات لبعض الإجراءات والمفاهيم المرتبطة بالسلوك الثقافي والاجتماعي والسياسي لأفراد المجتمع وذلك في المجالات **التالية**:

المطلب الأول: التنمية التعليمية والثقافية.
المطلب الثاني: التنمية الصحية.
المطلب الثالث: التنمية السياسية والإدارية.
المطلب الرابع: ضبط السكان.
المطلب الخامس: التنمية القومية.
المطلب السادس: تغيير الأنماط الاستهلاكية.
المطلب السابع: الاتصالات الثقافية والعلمية والاجتماعية مع الدول المتقدمة.

المطلب الأول
التنمية التعليمية والثقافية

إجراءات التعليم في الدول النامية لا تخدم عمليات التنمية فالاهتمام الأكبر للتخصصات النظرية أما التعليم الفني والمهني التطبيقي لا يحظى اهتمام بالشكل المطلوب مما أدى لوجود خريجين بأعداد كبيرة للكليات النظرية ووجود عجز في الأيدي العاملة الفنية المدربة وهنا ظهرت البطالة المقنعة في حين أن المشروعات الصناعية

والزراعية التي تعتبر لازمة للتنمية لا تجد القوى البشرية بالقدر الذي يمكنها من الاستثمار.

التعليم يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية فإنتاجية العمال الذين تلقوا قدرا من التعليم تزيد إنتاجية العمال الذين لم يمكن لهم حظ في التعليم ففي دراسة للبنك الدولي وردت في تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٢ عن العلاقة بين التعليم وبين الإنتاجية الزراعية تبين أن الفلاحين الين كانوا قد حصلوا على أربع سنوات من التعليم حققوا زيادة في المحصول بنسبة ١٣% عندما تم استخدم مدخلات جديدة كأنواع جديدة من البذور والمبيدات الحشرية ومبيدات الآفات الزراعية والقوارض[١٦].

وهنا يتطلب زيادة الاهتمام بالتعليم الابتدائي الأساسي عن طريق إنشاء وتجهيز ونشر المدارس الابتدائية في جميع أنحاء الدولة ويجب تزويد المدارس الابتدائية بأفضل المعلمين وأكفأهم فالواقع أن المعلمين بالمدارس الابتدائية في الدول النامية هم أقل المعلمين من حيث المستوى التعليمي والتخصصي مقارنة بمعلمي المدارس المتوسطة والثانوية والمعاهد المتوسطة والعالية.

وهنا تحتاج الدول النامية إلى تخطيط للتعليم يقوم على المبادئ التالية:

- محو الأمية للتعليم الابتدائي لجميع أبناء الدولة وجعلة تعليما إلزاميا.
- التركيز على التعليم المتوسط الفني الزراعي والصناعي لتخريج متعلمين فنيين لسد حاجة السوق المحلي من هذه التخصصات.
- ربط سياسة التعليم الجامعي بالحاجة الفعلية للدولة من الكوادر العالية المتخصصة في المجالات الفنية والتكنولوجية والتنظيمية والإدارية القادرة على الإدارة والتنظيم والابتكار.
- تطوير المناهج التعليمية وطرق التعليم بهدف خلق العقلية الواعية بقضايا المجتمع ومشاكله وكيفية التعامل مع هذه المشاكل.

المطلب الثاني
التنمية الصحية

عاني الدول النامية من انخفاض مستوى الدخول ومن سوء التغذية وضعف مواردها بصفة عامة مما انعكس على المستوى الصحي لأبنائها ولهذا تنتشر فيها أمراض سوء التغذية والهزل وزيادة معدلات الوفيات بين الأطفال.

[١٦] افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتاب الأردني، ١٩٨٨، ص ٢٩٧.

(ISSN:2537 - 0758)

كما ترتب على ضعف المستوى الصحي تدني كفاءة القوة العاملة ونقص انتاجيتها مقارنة بإنتاجية الأفراد في الدول المتقدمة.

ويتم قياس المستوى الصحي لدولة ما باستخدام عدة مؤشرات أهمها:

- عدد الأفراد بالنسبة لكل طبيب.
- عدد الأفراد بالنسبة لكل سرير بالمستشفيات.
- توقع الحياة عند الولادة.
- السعرات الحرارية للفرد.
- نسبة المتمتعين من الأفراد بالماء النقي.

ودلالة هذه المؤشرات نجدها ايجابية في الدول المتقدمة وسلبية في الدول النامية فلابد من توازنها حتي يتم الانتاجية بشكل أفضل ولا يوجد خلل بالمنظمة الصحية داخل البلد لأن الفرد الصحيح جسمانيا هو الذي يؤدي إنتاجيا بشكل أفضل وبمجهود أقل.

المطلب الثالث

التنمية السياسية والإدارية

يرجع تخلف التنمية في دول العالم الثالث إلى ضعف المستوى السياسي للقيادات بهذه الدول وذلك للأسباب **التالية**:

١- أن هناك بعض القيادات السياسية والإدارية التي لا تستوعب قضية التنمية ولا تكون قادرة على قيادة مجتمعاتها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- هناك من القيادات التي تتعمد عدم سلوك طريق التنمية لأنه يضر بمصالحها الخاصة لأنها تحقق مصالح خاصة من الاستيراد من الخارج مقابل تصدير المواد الخام.

٣- هناك من القيادات يكون متأثرا بالتحديث الموجود في الدول المتقدمة ويحاول تقليدها ويعمل على استيراد التحديث والتقدم دون أن يقوم بإعداد المجتمع اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا لتقبل هذه الأساليب الحديثة وإنتاجها بالموارد الذاتية.

٤- هناك من القيادات الذي يبحث عن الزعامة بالقوة فيوجه موارد دولته لشراء وتخزين السلاح ويغزو جيرانه ويحاول فرض سيطرته على جيرانه بالقوة.

ولمواجهة هذه المشاكل لابد من رفع المستوى السياسي في الدول النامية وذلك لضمان منع وصول هذه النماذج السابقة جميعها إلى مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية المصيرية.

ولتحقيق التنمية الإدارية في دول العالم الثالث فإنه لابد من القضاء على الروتين الحكومي والتعقيدات التي يتعمد بعض موظفي الحكومة وضعها في طريق المستثمرين

لتحقيق مكاسب غير مشروعة ويكون بحسن اختيار الموظفين وتدريبهم ورفع مستواهم الفكري والاداري والثقافي وتحسين أحوالهم الوظيفية وأيضا إصلاح النظام الجمركي للاستيراد والتصدير.

المطلب الرابع
ضبط السكان

معظم الاقتصاديين والسياسيين يطالبون بضبط عدد المواليد وعدد السان في الدول النامية بحيث تكون معدل الزيادة في الناتج القومي أعلى من معدل الزيادة في السكان ونادوا بضرورة تدخلا لحكومة بوسائل الترغيب كمنح مزايا أو الترهيب بمنع مزايا.

وأيضا النمو السكاني من أهم معوقات التنمية في العالم الثالث لما يؤدي من بطالة مقنعة وتدني في كفاءة قوة العمل بها والتهام كل زيادة يتصور حدوثها في الناتج القومي الصافي.

إلا أن البعض ومنهم "هيرشمان" يرى أن الزيادة السكانية يمكن استثمارها كقوى لتدعيم التنمية وكان معه في الرأي بفرض سيكولوجي افترضه "ديوزنبري" فالزيادة في رأيهم تعتبر عاملا تنشيطيا يساعد على التطور والنمو عن طريق استخدام هذه الزيادة في استثمار القوي والموارد الطبيعية الأخرى المعطلة في المجتمع فيزيد بمعدل مساو أو قد يزيد عن معدل الزيادة في السكان[١٧].

وهنا فمن المهم ما يجب التركيز عليه أن على الدول النامية استثمار جميع الطاقات والموارد المعطلة بها خاصة القوى البشرية وأن تعمل على حسن توجيهها والاستفادة منها أقصى استفادة ممكنة كتشجيع الصناعات المكثفة للأيدي العاملة خاصة الصناعات التي تتولاها المشروعات الصغيرة والاهتمام بتدريب القوي البشرية في مجال الزراعة والتجارة بالقدر الذي تحتاجه عملية التنمية.

فإذا نجحت الدولة النامية في استثمار ما لديها من فائض بشري في تحقيق تنمية صناعية وزراعية فإن هذه التنمية ستكون بذاتها سببا في التخلص من هذا الفائض أو على الأقل انقاص معدله وذلك وفقا لتصور المبسط والذي يعبر ببساطة عن التطور الذي حدث في العلاقة بين الزيادة في السكان وبين التنمية في الدول الصناعية[١٨]:

---

[١٧] ألبرت هيرشمان، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

[١٨] جون ل. سايتز، السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، دار عمار بالأردن، عمان ١٩٩٠، ص٤٣.

(ISSN:2537 - 0758)

المطلب الخامس
التنمية القومية

يصعب على الدول التي تعاني من اضطرابات داخلية التفرغ لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة وهنا مثال نجده في أفريقيا والهند فالهند تتكون من جماعات متنازعة تختلف عن بعضها ثقافيا وعقائديا ولذلك تغلب عليها البريطانيون بسرعة واحدة بعد الأخرى وقد وضع الزعيم "غاندي" يده على هذا العيب الخطير وحاول بكل قواه توحيد الأمه الهندية حتي تتفرغ لمقاومة انجلترا وتحقيق الاستقلال السياسي ثم الاستقلال الاقتصادي.

وعندما حصلت شبه القارة الهندية على استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٤٧ انسحب المسلمون منها وأقاموا دولة باكستان وبعدها انفصلت بنجلاديش عن باكستان الغربية.

فهذا التشتت وعدم الشعور بالقومية داخلة دولة الهند والنزاع الطائفي فيما بينها وبين باكستان وبنجلاديش كل هذه الأمور تعمل على صعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة الكبيرة في العالم.

في مقابل ذلك نقارن الوضع في اليابان فقد اعتبر اليابانيون أنه مشعب واحد منذ ألفي عام وأن أصولهم واحدة والتفوا حول امبراطور اليابان باعتباره رمزا لوحدتهم ولذلك تجد في داخل كل فرد منهم القومية اليابانية ويحرص كل منهم على تقوية دولته في شكل تعاون وتماسك ويعمل على التفوق الاقتصادي القائم على قوة العمل اليابانية[١٩].

فالمشاكل الاجتماعية والسياسية والطائفية ومشاكل الحدود القائمة داخل الدول الافريقية والدول الاسيوية ودول أمريكا اللاتينية وهي التي خلقها الاستعمار تعتبر أهم أسباب التخلف لهذه الدول وذلك لأن العديد منها يلجأ إلى حل هذه المشاكل بالطرق العسكرية داخليا وخارجيا فتهدر الجهود والموارد في الحروب وتضعف آمال التنمية الاقتصادية ومثال لها غزو العراق للكويت نتج عنه إهدار الطاقات والموارد البشرية والمادية للدول العربية والاسلامية ونموذجا للفتنة السياسية والاجتماعية في جسد الأمة العربية والاسلامية.

إن الالتفاف حول القومية الاسلامية والعربية بمكن أن يكون وسيلة لحل العديد من المشاكل الداخلية والخارجية للدول العربية والاسلامية وان يساعدها على استخدام

---

[٢٠] د. نازلي معوض أحمد، الإدراك الياباني للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠، ص ٦١.

طاقاتها ومواردها البشرية والمادية الغزيرة في تحقيق تنمية اقتصادية تكون هي السبيل لنشأة قوة اقتصادية اسلامية أو عربية قادرة على التعامل على قدم المساواة مع التكتلات الاقتصادية العالمية التي أصبحت ركيزة القوة والنفوذ في عالمنا المعاصر.

المطلب السادس
تغيير الأنماط الاستهلاكية

من أخطر ما يحدث في سلوك الأفراد في الدول النامية هو عدوى التقليد فبسبب التطور الفائق في وسائل المواصلات والاتصالات وعمليات الدعاية المغرضة التي تعرض أحدث ما توصلت اليه الصناعات للدول المتقدمة الصناعية من سلع استهلاكية ورفاهية التي تقنع المستهلك بها وجعله دائما يحرص على اقتنائها حتي ولو اضطر إلى الاقتراض وشرائها بالتقسيط ولهذا أنفق الكثير من الأفراد جزء كبيرا من دخولهم للاستهلاك وجاء ذلك على حساب الادخار الذي اعتمدت عليه الثير من الدول المتقدمة خاصة اليابان في تحقيق معدلات عالية من تراكم رأسمالي ساهم لدرجة كبير فيم تتمتع به الآن من تقدم صناعي واقتصادي رفيع المستوى.

وهنا يكون دور المنزل والمدرسة والجامعة وأماكن العبادة ووسائل الاعلام والحكومة فكل هذه الجهات يجب أن تساهم في نشر الثقافة الاقتصادية بين أفراد المجتمع وهناك من المبادئ الاسلامية التي تنهي عن الاسراف في انفاق الاموال ونجده في قوله تعالي في سورة الفرقان أية رقم ٦٧ (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما).

وأيضا قوله تعالي في سورة الاسراء أية رقم ٢٧ (إن المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) وغيرها ن الآيات والأحاديث النبوية الشريفة.

المطلب السابع
الاتصالات الثقافية والعلمية والاجتماعية مع الدول المتقدمة

لكي تستفيد الدول النامية من التقدم العلمي والتكنولوجي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي لابد من الاختلاط ووجود اتصالات علمية وثقافية واجتماعية بالدول المتقدمة مثل الدول الغربية وأمريكا واليابان.

فكما استفادت أوروبا من الحضارات الشرقية والعربية والاسلامية خاصة تلك التي كانت مزدهرة في العصور الوسطي وأيضا استفادت اليابان من الطرق الفنية الغربية كذلك تايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية استفادت بدورها بطرق المعرفة والتكنولوجيا اليابانية وطرق الإدارة والتنظيم في الوصول إلى معدلات عالية من التنمية.

(ISSN:2537 - 0758)

وتستطيع الدولة النامية تحقيق ذلك عن طريق تعليم أبنائها لغات الدول المتقدمة وارسال بعضهم للتعلم في هذه الدول من أجل التعرف على الوسائل والأسباب التي جعلت هذه الدول منتجة وقوية.

وهنا فإن على الدول النامية الاهتمام بحركة الترجمة لنقل الكتب والمراجع العلمية في شتى فنون المعرفة والثقافة من اللغات العالمية للغة الوطنية فالعلم والمعرفة لم يعد سرا أو حكرا على أحد بل نجده في الكتب والأبحاث وقد أدركت الدول المتقدمة مثل ألمانيا واليابان أهمية ذلك ولهذا أنشأت جهات تدعمها الدولة تتولى البحث عن أحدث الكتب التي صدرت في العالم من مختلف مجالات العلم والمعرفة وتقوم بترجمتها وتعرضها بأسعار زهيدة قد تقل عن سعر التكلفة حتي يتمكن الأفراد من شرائها والاستفادة.

ولكن هنا يجب التحذير من أن الكثير من أبناء الدول النامية الذين يوفدون للدراسة بالغرب تبهرهم الحياة المادية المتطرفة والإباحية الأخلاقية فينحرفون في هذه الحياة ويتعلقون بها فهنا يحدث نوع من الانفصام في الشخصية وبالتالي فلن يتحقق الهدف من الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي الذي حققه الغرب.

الخاتمة

ومن هنا نكون قد عرضنا استراتيجية لمواجهة معوقات التنمية الاقتصادية ان كانت بوسائل اقتصادية او وسائل غير اقتصادية على شكل متوازي لارتباطهم وأهميتهم لعلاج التخلف في الدول النامية وعرض الاختلاف للمعوقات التي تواجه الدول الغنية ومواجهتها عن الدول الفقيرة التي لا تمتلك الامكانيات التي تواجه هذه المعوقات. وأيضا النمو المتوازن التي تقوم به الدولة للتنمية على كافة القطاعات في وقت واحد واختلافه عن النمو الغير متوازن وسياسة التنفيذ.

ولا يتم التخاذل عن توضيح دور التنمية التعليمية والثقافية وتأثير التنمية الصحية الجيدة على النمو الاقتصادي والتنمية السياسية التي بدورها يتم تحديد توجه الدول والاستفادة بالسكان والقوى العاملة لديها وترشيد الاستهلاك لعدم الاهدار.

التوصيات:

١- القضاء على المعوقات في الأراضي الجديدة ودعم الزراع لشراء معدات رفع مياه أو إنشاء آبار وتوفير الميكنة الزراعية.

٢- وجود سياسة إرشادية متكاملة يوجهها ويتابعها ويشرف على تنفيذها جهاز واحد وليست أجهزة متعددة بميزانيات متعددة.

٣- رفع كفاءة الموارد الاقتصادية الزراعية من خلال التوسع في استخدام وتطبيق البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة في الزراعة.
٤- زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي بما تتناسب مع مكانة هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد القومي المصري.
٥- تغليظ العقوبات على من يتعدون على الأراضي الزراعية سواء بالبناء أو التجريف أو غيرها من أساليب تخريب الأراضي الزراعية.
٦- تشكيل لجنة لمراجعة التشريعات الزراعية الراهنة بهدف تحقيق التوازن بين أحكامها وبين العقوبات التي تتضمنها كذلك سن التشريعات التي تتلاءم مع مختلف المتغيرات المحلية والعالمية.

المراجع

أ- المؤلفات العامة:

١- افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتاب الأردني، ١٩٨٨.
٢- ألبرت هيرشمان، استراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة د. حسين عمر، القاهرة ١٩٦٧م.
٣- د. حازم الببلاوي، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة ١٩٩٠م.
٤- جالن سبنسر هل، منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة د. صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٩م.
٥- جون ل. سايتز، السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية، دار عمار بالأردن، عمان، ١٩٩٠م.
٦- د. خالد فؤاد شريف، التجربة الليبرالية في مصر وأداء شركات القطاع العام، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ١٩٩٠م.
٧- د. راشد البراوي، اقتصاديات العالم العربي الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٧٨م.
٨- د. رمزي ذكي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة خاصة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مطبوعات مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦م.
٩- ستيف هانكي، في الشرق والغرب، تحويل الملكية العامة إلى اقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية، ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٠م.

(ISSN:2537 - 0758)

١٠-د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة نشر.
١١-د. محمد الجوهري وآخرين، تنمية العالم الثالث، الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، القاهرة ١٩٨٤.
١٢-د. محمد حافظ عبده الرهوان، معالم على طريق التنمية الاقتصادية، مطابع الطوبجي، القاهرة، ١٩٩٤م.
١٣-د. محمد عبد المنعم عفر، اقتصاديات الوطن العربي بين التنمية والتكامل، جدة، ١٩٨٠م.
١٤-د. نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت، ١٩٧٦م.

ب- التقارير:

١- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٨.

جـ- منشورات المجلات:

١- د. حسنين توفيق إبراهيم، اليابان والنظام الدولي في التسعينات، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠م.
٢- د. نازلي معوض أحمد، الإدراك الياباني للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠١، القاهرة، يوليو ١٩٩٠م.

1- A. P. Thirwall.
2- Bernhard Kueip, Control of Investments, an cssay in: Josef Thessing (Ed), Economy and Development, v, Hase & Koehier Vering Mainz, West Germany, 979.
3- R. B. Sutcliffe, Industry and Underdevelopment, Addison – Wesley ublishing co. 1971.
4- Nurkse: Problems of Capital Information in under developed countries, New York, 1958.